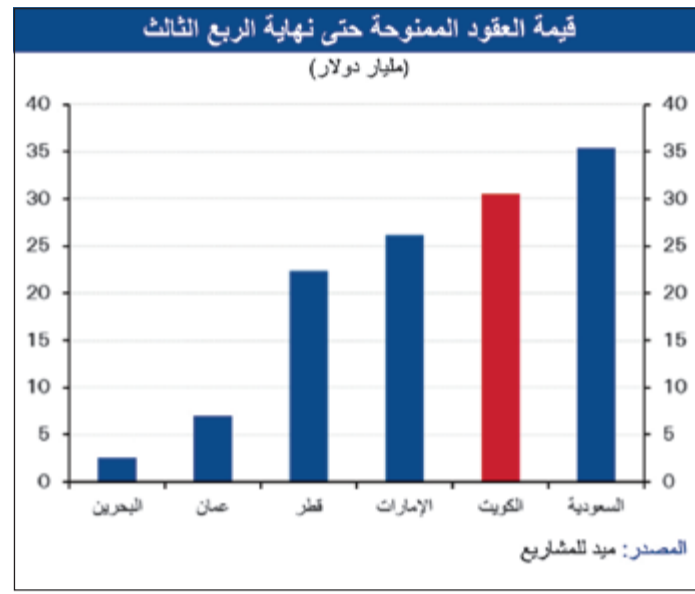
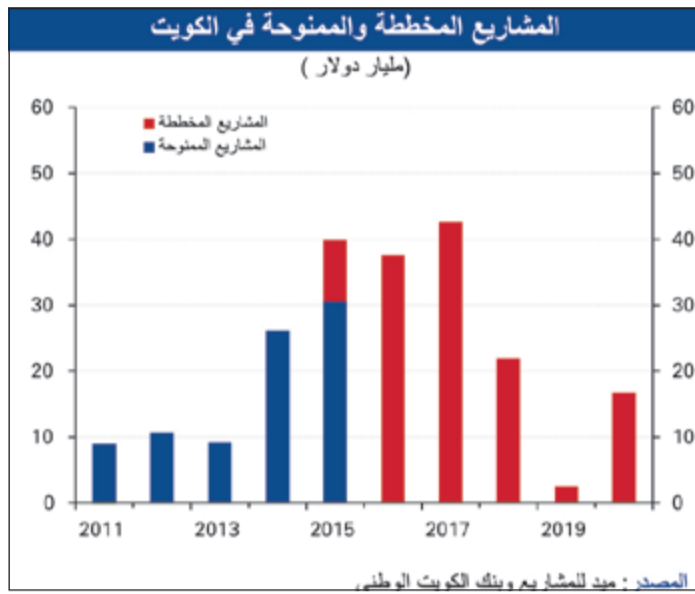


نمو سوق المشاريع إلى أكثر من 74 مليار دينار

«الوطني»: 9 مليارات دينار قيمة عقود المشاريع في نهاية الربع الثالث



ذكر تقرير بنك الكويت الوطني أن العقود التي تم إرساؤها في سوق الكويت للمشاريع خلال العام 2015 بلغت قيمتها 9 مليارات دينار (30 مليار دولار) بحلول نهاية الربع الثالث، مسجلة بذلك أقوى أداءتها السنوية. وتأتي سوق الكويت للمشاريع، التي شهدت تأخراً ملحوظاً عن نظرائها من أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، بعد سوق السعودية من ناحية قيمة العقود المنوطة حتى الآن خلال هذا العام. فقد شهد الربع الثالث منح عقود عدة لمشروع مبنى الركاب الجديد التابع لمشروع توسعة مطار الكويت الدولي ومشروع مصفاة الزور الجديدة بالإضافة إلى مشاريع تعديلات على الطرق في جنوب الكويت تبلغ قيمتها أكثر من مليار دولار. وتناول التقرير ما أشار إليه موقع ميد للمشاريع (ميد بروجكتس) أن إجمالي قيمة المشاريع في سوق الكويت (المخططة و قيد التنفيذ) قد سجل نمواً إلى أكثر من 74,3 مليار دينار (246 مليار دولار) بحلول نهاية سبتمبر من العام 2015. وفيما يلي تفصيل أبرز التطورات التي تتعلق بأهم المشاريع المنوطة في الكويت خلال هذا العام:

تشغيل مشاريع نفطية متوقفة لتعويض خسارة توقف الإنتاج بالمنطقة المشتركة



والتي تبلغ قيمته 3,9 مليارات دينار إلى 13 من أكتوبر، وفقاً لقرار وزارة النفط، وذلك لتفادي أي ثغرات قبل التوقيع فعلياً. وقد تم إخلاء منطقة الزور في جنوب الكويت من بعض الشركات القائمة لاستعداداً لهذا المشروع وذلك للبدء بتجهيز الموقع. ومن بين تلك الشركات التي تلقت أوامر من قبل محافظة الأحمدى بإخلاء المنطقة كانت شركة شيفرون السعودية (حسب تقارير صحافية) التي تعد الشركة المسؤولة عن تشغيل حصة السعودية النفطية في حقل الوفرة الواقع في المنطقة المشتركة بين الكويت والسعودية. ومن المتوقع استكمال مشروع مصفاة الزور خلال

النفط والغاز وذكر التقرير أنه تم تأجيل التوقيع على مشروع مصفاة الزور الجديدة التابعة لشركة البترول الوطنية الكويتية

النفط المكافئ، البناء والتشييد

وأوضح التقرير أن السلطات في الكويت وجهت اهتمامها وتركيزها نحو تطوير المناطق الشمالية وذلك وفق خططها التنموية. إذ تعمل على إنشاء مركز مدني جديد للتخفيف من الازدحام التي تعاني منه الدولة. ويشير موقع ميد للمشاريع (ميدبروجكتس) إلى قيام وزارة الأشغال العامة بإصدار طلب للمناقصة على مشروع مجمع الوزرات الجديد في الجهراء الذي يعد مركز حكومي جديد من المزمع إنشاءه في الشمال. ومن المزمع البدء بالمناقصة على المشروع الذي تبلغ قيمته 347 مليون دينار في العام القادم. كما تم البدء بتنفيذ مشروع مستشفى الجهراء الذي تبلغ قيمته 338 مليون دينار بقيادة الديوان الأميري. كما بدأت الهيئة العامة للرعاية السكنية بتوزيع الوحدات السكنية في مدينة جنوب المطاع والتي من المتوقع أن تكون أكبر مدينة في شمال الكويت فور الانتهاء من توزيع الوحدات السكنية بواقع 29 ألف وحدة سكنية بحلول العام 2019. ولا يزال من غير المؤكد ما إذا ستستأنف الحكومة مشروع جزيرة بوبيان مدينة الحرير في شمال الكويت.

خمس وأربعين شهراً. وفور البدء بالتنشغيل ستوفر المصفاة طاقة إنتاجية تبلغ 615 ألف برميل يوميا. ومع احتساب مشروع الوقود النظيف الذي تمت الموافقة عليه في العام الماضي ستمكن مصافي الكويت من استيفاء المعايير واللوائح الأوروبية (البيورو) للإنتاج وذلك بحلول 2020. ونظراً لتوقف الإنتاج نتيجة استمرار بعض الخلافات العالقة بشأن عمليات التشغيل في المنطقة المشتركة بين الكويت والسعودية، أعلنت شركة نفط الكويت استئناف تشغيل بعض المشاريع المشتركة. وبينما استطاعت الشركة تعويض الخسارة التي خلفها توقف الإنتاج في المنطقة المشتركة من خلال رفع الإنتاج في حقول أخرى، اتجهت أيضاً نحو البدء بالموافقة على مشروع تطوير حقول النفط والغاز الجوراسية في شمال الكويت. وقد استدعت الشركة بعض الشركات المؤهلة للمناقصة على عقود مشاريع الـ BOT التي يبلغ إجمالي قيمتها 353 مليون دينار لتطوير حقل الروضتين الشرقي وحقل الروضتين الغربي وغرب الصابرية وحقل أم نفا. إذ ينقسم المشروع إلى ثلاثة حزم، لكل حزمة هدف إنتاج يبلغ 40 ألف برميل يوميا من

مشروع محطة الزور أحرز تقدماً

أكد تقرير «الوطني» أن العمل على مشروع محطة الزور الشمالية لتوليد الطاقة الكهربائية وتقطير المياه يحرز تقدماً مقارنة بالجدول المحدد له. كما بدأت هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بعملية المناقصة على المرحلة الثانية من المشروع التي من المفترض أن تنتج 1800 ميغواط إضافية من الطاقة و 464100 متر مكعب من المياه المطرة يوميا. وقد تم تحديد 17 يناير 2016 كأخر موعد لتسليم العطاءات من الشركات المؤهلة. وأعلنت هيئة مشروعات الشراكة بين

القطاعين العام والخاص أسماء خمسة على مشروع مياه الصرف الصحي في المنطقة الجنوبية من الكويت (أم الهيمنان) في مطلع أكتوبر، مع تحديد آخر موعد لتسليم العطاءات مبدئياً في الربع الأول من العام 2016. كما سيتم لاحقاً وتحديد قبل نهاية العام الإعلان عن أسماء الشركات المؤهلة لتوليد الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة الشمسية ومشروع معالجة النفايات البلدية الصلبة في منطقة كبد.

مشاريع بـ 483 مليون دينار لتطوير الطرق

قال تقرير «الوطني» أن هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص عينت مؤسسة «إيرنست آند يونغ» كمستشار حسابي لمشروع السكك الحديدية والمترو في سبتمبر. وقد أعلن بعض المسؤولين في الهيئة أن مهمة المؤسسة تكمن في إعادة دراسة جدوى المشروعين قبل قرارات المحدث للبدء بالمشروع في الربع الأول من العام 2016. كما منحت وزارة الأشغال العامة مشاريع بقيمة 483 مليون دينار

(1,6 مليار دولار) لتطوير الطرق في الربع الثالث. وتعمل الوزارة حالياً على تطوير المنطقة الجنوبية من خلال مشاريع تربط ميناء عبدالله وميناء الزور بمنطقة الوفرة بالإضافة إلى مشروع تطوير طريق النويصيب (الطريق السريع 40) بقيمة 170 مليون دينار. ومنحت الوزارة أيضاً مشروع بالقرب من مدينة الكويت بقيمة 100 مليون دينار لتطوير طريق الدائري الخامس السريع ودوار منطقة البعد.

الراشد رئيساً لـ «رساميل» والغربلي رئيساً تنفيذياً

أعلنت شركة رساميل للهيكلة المالية عن انتخاب د.فهد محمد فهد الراشد رئيساً لمجلس إدارتها. بالإضافة إلى تعيين جبران سنابيان نائباً لرئيس مجلس الإدارة لدورته الحالية، فيما قرر المجلس تعيين سمير عبدالمحسن الغربلي رئيساً تنفيذياً للشركة، جاء ذلك خلال اجتماع مجلس إدارة الشركة محلياً في 19 ديسمبر 2015. ويعد د.فهد محمد فهد الراشد هو أول عضو منندب للهيئة العامة للاستثمار، بالإضافة إلى تقلده مناصب قيادية في العديد من الهيئات والمؤسسات المالية

المرموقة، أما سمير عبدالمحسن الغربلي فهو من القيادات البارزة في مجال إدارة المحافظ الاستثمارية على مدى أكثر من 30 عاماً، حيث عمل في شركة بيت الاستثمار العالمي «جلوبل» وشركة «الامان للاستثمار» وأخيراً في شركة «دبمه كابيتال» كرئيس تنفيذي. وبناء على ذلك يصبح أعضاء مجلس الإدارة لشركة رساميل للهيكلة المالية لدورته الحالية هم: عصام زيد الطواري، وحنان يوسف علي يوسف، وسمير عبدالمحسن الغربلي، وعبدالعزیز محمد عبدالرزاق العنجري، ومحمد حامد الرفاعي، ومحمد توفيق أحمد السلطان.

على أرض المعارض من 14 إلى 19 ديسمبر المقبل شركتان تنضمان لمعرض النخبة العقاري لـ «إسكان جلوبل»

أعلنت عدد من الشركات العقارية عن مشاركتها في معرض النخبة العقاري الذي تنظمه مجموعة إسكان جلوبل لتنظيم المعارض والمؤتمرات في قاعة رقم 8 بارض المعارض الدولية بمشرف خلال الفترة من 14 إلى 19 ديسمبر المقبل، بمشاركة أكثر من 70 شركة عقارية محلية وخارجية. وأكدت كل من شركة إنجازات المستقبل العقارية، وشركة كابيتال لاند للتطوير العقاري عن مشاركتها في هذا المعرض، وذلك من خلال طرح مجموعة كبيرة ومتنوعة من المشاريع العقارية الجديدة. وبهذه المناسبة، قال مدير عام شركة إنجازات المستقبل العقارية أشرف الصباحي إن «إنجازات المستقبل» هي إحدى

المشاريع التي تم تسويقها نحو 3 أشهر. مشاريع شقق سكنية تم بيعها بالكامل كان آخرها مشروع جوهرة صلالة الذي تم تسليمه قبل نحو 3 أشهر.



المشاريع التي تم تسويقها نحو 3 أشهر. مشاريع شقق سكنية تم بيعها بالكامل كان آخرها مشروع جوهرة صلالة الذي تم تسليمه قبل نحو 3 أشهر.

تقرير الشال

أعيدوا صياغتها لتجنب الكويت 10 سنوات من الضغوط المالية

إخفاء أرقام الاحتياطات لم يعد مجدياً

ضمنها اعتبار العائد عليها هو الدخل المتجدد لتمويل الموازنة العامة، بينما يأتي دور النفط مكملاً ومتناقصاً بمرور الزمن، أسوة بالتجربة النرويجية.

حجم التحديات

وقال التقرير: «نحن نعرف حجم التحدي المالي والاقتصادي القادم الذي خلقته خطأ ما يعرف بحقبة رواج سوق النفط، وأن حجم هذا التحدي يتطلب تغييرات جوهريّة، أحدها، وليس كلها، تغيير جوهري في وظيفة الاحتياطات المالية. ونعتقد أن إعادة صياغة

المنشورة، لا نستطيع الجزم بلصحة ولا حتى بدقة حجم الاحتياطات، ولا بطريقة احتساب العائد عليها، ولكننا نتعامل مع ما هو متوافر. ولدى الكويت احتياطات أخرى لا تعرف حجمها مثل ما لدى مؤسسة البترول الكويتية وبنك الكويت المركزي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ولأن وضع سوق النفط بات حرجاً، نعتقد بضرورة اعتبار تلك الاحتياطات أصولاً إستراتيجية بالغة الأهمية، وجمع معظمها تحت مظلة واحدة، وصياغة وظيفية جديدة صيغتها لها، ومن

قال تقرير الشال الاقتصادي انه عندما عرضت الحالة المالية للدولة في جلسة سرية لمجلس الأمة في شهر يوليو الفائت، كانت الأرقام غير الرسمية والتي تسربت من ذلك الاجتماع توحى بان حجم احتياطي الأجيال القادمة بات بحدود 400 مليار دولار، والاحتياطي العام بحدود 144 مليار دولار، أي بمجموع 544 مليار دولار. وفي تقرير سابق، قدرت وزارة المالية معدل العائد المحقق على استثمار ذلك الاحتياطي وعلى مدى 10 سنوات بحدود 9٪. ومن تجربتنا مع الأرقام الرسمية

لا تتعاملوا مع العجز كما لو كان مؤقتاً

استعرض تقرير الشال الاقتصادي توقعات صندوق النقد الدولي لأداء الاقتصاد العالمي لعام 2015 والذي خفض النمو إلى 3,1٪، في تقرير 6 أكتوبر الجاري، وبلغ مستوى الخفض نحو 0,4٪ عن مستوى توقعات تقرير أبريل الفائت، ونحو 0,3٪ عن مستوى النمو لعام 2014، بما يؤكد حقبة غير مسبوقة من النمو الضعيف للاقتصاد العالمي. وأهمية هذا الهبوط لدول النفط أنه هذه المرة يأتي من الدول التي تفوقت في دعم الطلب على النفط منذ ثمانينيات القرن الفائت، وتحديداً الصين ونمور آسيا. ونشرت الصين رسمياً معدل نمو اقتصادها للربع الثالث من العام الحالي، الذي كسر إلى الأبد الحاجز النفسي البالغ 7,69٪، وحاجة الصين إلى نمو مرتفع تحرك رغبتها في خلق فرص عمل كافية للوافدين الجدد إلى سوق العمل، وحاجتها إلى احتواء العمالة المهاجرة من الريف إلى المدن، وذلك ما يضمن استقرارها السياسي، ويهدد بتباطؤ النمو لديها نهجها التنموي الجديد الذي تبنته في عام 2012 بعد استخلاص دروس أزمة العالم المالية الأخيرة، أو تحويل الغلبة لدعم النمو من الصادرات والاستثمار الأجنبي كما هو حالها على مدى 3 عقود.

استعرض تقرير الشال الاقتصادي توقعات صندوق النقد الدولي لأداء الاقتصاد العالمي لعام 2015 والذي خفض النمو إلى 3,1٪، في تقرير 6 أكتوبر الجاري، وبلغ مستوى الخفض نحو 0,4٪ عن مستوى توقعات تقرير أبريل الفائت، ونحو 0,3٪ عن مستوى النمو لعام 2014، بما يؤكد حقبة غير مسبوقة من النمو الضعيف للاقتصاد العالمي. وأهمية هذا الهبوط لدول النفط أنه هذه المرة يأتي من الدول التي تفوقت في دعم الطلب على النفط منذ ثمانينيات القرن الفائت، وتحديداً الصين ونمور آسيا. ونشرت الصين رسمياً معدل نمو اقتصادها للربع الثالث من العام الحالي، الذي كسر إلى الأبد الحاجز النفسي البالغ 7,69٪، وحاجة الصين إلى نمو مرتفع تحرك رغبتها في خلق فرص عمل كافية للوافدين الجدد إلى سوق العمل، وحاجتها إلى احتواء العمالة المهاجرة من الريف إلى المدن، وذلك ما يضمن استقرارها السياسي، ويهدد بتباطؤ النمو لديها نهجها التنموي الجديد الذي تبنته في عام 2012 بعد استخلاص دروس أزمة العالم المالية الأخيرة، أو تحويل الغلبة لدعم النمو من الصادرات والاستثمار الأجنبي كما هو حالها على مدى 3 عقود.

لن تطير «الكويتية» بالتدخلات السياسية

ذكر تقرير الشال أن إمكانات نجاح أو استعادة نجاح خدمات الخطوط الجوية الكويتية شبه مستحيل في غياب أحد مشروعين، الأول هو مشروع دولة ترغيب في أن تصبح محطة تواصل بين الشرق والغرب، والثاني مشروع تخصيص جاد ولمزم للشركة ينتهي في وقت محدد لا رجعة فيه. المشروع الأول أي تحويل الكويت إلى محطة تواصل بين الشرق والغرب أسوة بقطر أو دبي أو أبوظبي، لا يبدو أن الإدارة العامة راغبة فيه أو قادرة عليه. ومن أهم متطلباته واسع للتشريعات لتسهيل استقبال حشد من كل الجنسيات، والأهم تطوير الخدمات والقدرة البشرية، وهو أمر لا يحتاج إلى إثبات من واقع الوضع البائس لمبنى وخدمات مطار الكويت الدولي، وواقع المنافذ الأخرى البرية والبحرية. وأشار التقرير إلى أن آخر العقبان البائسة حول إدارتها كمشروع عام وإحالة وزير المواصلات تقرير لجنة التحقيق حول عقد تطوير الأنظمة المالية لشركة الخطوط الجوية الكويتية إلى هيئة مكافحة الفساد، وآخر إنجازاتها المالية هو خفض خسائرها في 2014 إلى نحو 20 مليون دينار من نحو 33 مليون دينار في 2013. ولن ينتهي الأمر عند هذا الحد، وإنما تم تهديد الوزير باستجواب قائم بمراسمات مجلس إدارتها الجديد ما لم يستقل أو تتم إقالته، وذلك مجرد مؤشر على حجم الجرعة السياسية في التحكم في عمل شركة خطوط جوية. وقال التقرير: «لسنا هنا نتهم أحدا في إدارة الشركة الجديدة بالفساد أو عدم القدرة، ولكن البيئة العامة السياسية سوف تبدأ صراعاً في الاستحواذ على وظائفها أو أفضلية في خدماتها، ولاحقاً لن يبقى فيها سوى من دخلها بحكم المشروع».